



يلتزمون البقاء في مبنى النيابة حتى يتم الوفاء بالوعد وزيارة أبنائهم، لكن تُقدم قوات الشغب على ضرب النسوة والتكيد بهم وإخراجهم عنوة من مبنى النيابة، ويتم التمادي أيضا بالتكيد بالصحفيين الذين كانوا يؤدون واجبهم بتغطية الأحداث وتصوير ما يجري، وتم مسح جميع الصور من أجهزتهم.

ويتواصل مسلسل الاعتقالات ويستمر غموض الأزمة، فهل ما يجري هو استحضار لقانون أمن الدولة من جديد؟، وما معنى تغيير وزارة الداخلية لزيها من الأخضر إلى الأزرق مع استبقائها للحذاء في رأسها؟

ومتى يتم معالجة حقيقة وأصل المشكلة والسعي لحلحلة المشاكل السياسية والاقتصادية بدلاً من تأزيم الوضع أكثر عبر الأحذية الأمنية؟

معرفة المحامين عن موعد التحقيق، وذلك في تعاون مفضوح بين جهاز النيابة والأجهزة الأمنية.

حذاء الداخلية يتمادي في مبنى النيابة وينكل بنساء المعتقلين والصحفيين

في يوم الاثنين ٢٤/١٢/٢٠٠٧ وهو أول يوم عمل بعد إجازة العيد، ذهب أهالي المعتقلين، الذين لا يعلمون عن أبنائهم أي شيء ولا حتى أماكن اعتقالهم، إلى مبنى النيابة لتقديم طلبات الزيارة لأبنائهم فترفض النيابة استلام الطلبات وبعدها ترفع هيئة الدفاع عن المعتقلين رسالة للنائب العام بخصوص الطلب، ويتم وعد الأهالي بالسماح لهم بزيارة أبنائهم في اليوم التالي، ويأتي الأهالي في اليوم الثاني من بداية الصباح متلهفين لرؤية أبنائهم، وتأتي المفاجأة بالمطالبة ومحاوله التهرب، مما جعل النساء من أهالي المعتقلين

المواجهة معهم، والتكيد بكل من وقع تحت أيديهم وكانت للميليشيات المدنية دور خاص عبر ممارستهم لأفضع أساليب الضرب والإهانة بالمصلين.

وكانت ردة فعل السلطات بعد الاحتجاج وكشف الصحافة لما قامت به من انتهاكات في مسجد الصادق، بأنها ستري تعويض ما تضرر من المسجد لدى الأوقاف... هكذا وبكل برود.

الجمعيات السياسية والحقوقية تشكل هيئة دفاع عن المعتقلين ولكن...

شكلت الجمعيات السياسية والحقوقية هيئة دفاع عن المعتقلين، وسعى المحامون إلى معرفة مصير المعتقلين دون جدوى، وتم رفض إبلاغهم بمواعيد التحقيق ووجودهم أثناء التحقيق مع المعتقلين الذين يتم التحقيق معهم بعد منتصف الليل لإبعاد إمكانية

المعتقلين إلى أكثر من ٤٠ معتقلاً وكيف نفسر توجيه التهمة إلى ثمانية عشر من المعتقلين في تهمة سرقة سلاح واحد؟ ودون أن تعلن الداخلية عن عثورها حتى الآن على السلاح أداة الجريمة؟ الباب الذي يبرر للمزيد من الاعتقالات والمداهمات والتي ستستمر تحت نفس القضية حتى تعلن الداخلية اكتفاء بما لديها من نشطاء وتعلن عثورها على السلاح.

حذاء الداخلية يدنس مسجد الصادق

بعد ليلة الهجمة وحملة الاعتقالات، عازمت مجموعة على الاعتصام بعد صلاة العشاءين في مسجد الصادق احتجاجاً على مسلسل الاعتقالات، وعليه ومن أجل تثبيت لغة الحذاء قامت قوات الأمن بمداهمة المسجد وتكسير أبوابه وإطلاق الرصاص على المصلين وتفريقهم وملاحقة الفارين من

بين شهيد وعيد وذكري شهيدى الحركة الوطنية تتقاسمنا الأوضاع



تدارست الديمقراطية تطورات هذه الفترة التي مرت بالوطن وتابعت البيانات والتصريحات التي صدرت من الجمعية طوال هذه الفترة والتي أكدت فيها على جملة من مواقف الجمعية تجاه الأحداث التي عصفت بالبلاد. ففي بيان مشترك مع الجمعيات السياسية، قد أكدت الجمعية على أن البلاد تمر هذه الأيام بأوضاع مؤسفة وتفاعلات تنذر بجر البلاد إلى خانة المشكلة الأمنية التي عمل الجميع طويلاً على الخروج منها ولا يرغب عاقل في العودة إليها، وحمل البيان الحكومة مسؤولية هذا التراجع في الجو العام، فالمشاكل التي كانت قبل خمس سنوات ما زالت عالقة في مكانها، فالتمييز على حاله، والتجنيس ماض وكأن البلاد تشكو من قلة السكان، وصلاحيات المجلس المنتخب محدودة ومعطلة، وقد زاد من سوء الأوضاع التدهور الكبير في الوضع المعيشي، فالبطالة والتضخم و الأسعار أخذت في الازدياد، والعجز الحكومي في حل مشكلة الإسكان واضح للمواطنين الذين ينتظرون منذ قرابة العقدين، ناهيك عن الفساد المالي والإداري.

وأكد بيان الجمعيات على المطالبة بالحقوق وشدد على التالي:

- ١- ضرورة عدم تحويل المشكلة السياسية إلى مشكلة أمنية.
- ٢- العمل على تجنب العنف من أي طرف وتحت أي ظرف أو مبرر.
- ٣- ندعو الجهات الرسمية إلى السماح للفعاليات الشعبية بالتعبير عن مطالبها، في الوقت الذي نؤكد على الجهات الشعبية أيضاً بالالتزام بالنظام والقانون وتجنب الدخول في مواجهات مع رجال

الأمن.

٤- ندعو إلى التعجيل في طي صفحة ضحايا حقبة أمن الدولة من خلال مبادرة رسمية أهلية للخروج بجبر الضرر المعنوي والمادي لضحايا تلك الحقبة السوداء.

٥- ندعو الحكومة ختاماً إلى تنشيط الحوار السياسي ليشمل كافة الفرقاء السياسيين بهدف إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للمشاكل التي تعاني منها البلاد.

وفي بيان الجمعية حول مقتل الشهيد علي جاسم

تم التحذير منه، وهو أن نهاية هذه السياسة غير المسؤولة والإفراط في القوة هو الموت. في الوقت نفسه أكد البيان على أن أسباب الوفاة لم تحدد بعد، بانتظار تقرير الطبيب الشرعي المحايد، إلا أن الشهيد قد شارك في التظاهرة عصر يوم ١٧ ديسمبر لإحياء ذكرى الشهداء. كما عزي البيان عائلة الشهيد وطالب بالكشف عن الحقيقة الكاملة في أسباب وفاة الفقيد وكل ملفات الشهداء.

وبعد انعقاد اجتماع المكتب السياسي الدوري مساء الاثنين ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧، أصدر بياناً استعرض

محمد مكي، حملت مسؤوليته الحكومة لإفراط قواتها الأمنية في استخدام القوة. وقال البيان (رغم التحذيرات المتكررة التي أصدرتها المعارضة وجمعيات حقوق الإنسان حول خطورة استخدام القوة المفرطة لتفريق التظاهرات والإعتصامات ومنها الإستخدام الكثيف لمسيلات الدموع والرصاص المطاطي، وضرورة السماح للإحتجاجات السلمية دون معوقات غير مقبولة، فإن قوات الأمن قامت مرة أخرى باستخدام القوة المفرطة لتفريق تظاهرات أمس، ووقع أخيراً ما